

بنك ظفار ش.م.ع.ع

متطلبات الإفصاح حول الأساس الثالث وفقاً  
لمتطلبات بازل ٢  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

## متطلبات الإفصاح حول الأساس الثالث وفقاً لمتطلبات بازل ٢

### ١- سياسة الإفصاح:

إن الإفصاحات الكمية والنوعية التالية تتم وفقاً لقواعد وتوجيهات البنك المركزي العماني الخاصة بمعايير كفاية رأس المال وفقاً لإطار عمل بازل ٢ الصادرة بموجب التعميم رقم (بي.إم.١٠٠٩) الصادر بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦. الغرض من هذه المتطلبات هو إستيفاء متطلبات كفاية رأس المال والفئة ٢ - عملية المراجعة الإشرافية. تهدف هذه الإفصاحات إلى إمداد المتعاملين بالسوق بمعلومات هامة حول المخاطر التي يتعرض لها البنك وتقديم إطار ثابت وواضح من الإفصاحات لتسهيل المقارنة بين البنوك العاملة في السوق. البنك لديه سياسته إفصاح معتمده للإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي العماني والجهات الرقابية الأخرى ومعايير التقارير المالية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية.

تتمثل التعليمات الهامة للبنك المركزي العماني حول كفاية رأس المال في الآتي :

- أ - إبقاء معدل كفاية رأس المال عند ١٢% على الأقل;
- ب- يجب على البنوك أن تتبع منهجاً موحداً لتطبيق إطار عمل بازل ٢ وذلك بإستخدام تقديرات محلية من أجل :
- إعتداد مؤسسات تقييم الإئتمان كمؤسسات تقييم إئتمان خارجية بالنسبة للمطالبات على السلطات السيادية والبنوك.
- تبني منهج بسيط / شامل لتقليل مخاطر الإئتمان.
- إعتبار جميع مخاطر الشركات التجارية على أنها غير مقيّمة وتخصيص نسبة ١٠٠% للمخاطر المرجحة.
- ج- يجب اتباع منهج موحد لمخاطر السوق ومؤشر موحد لمخاطر التشغيل.
- د- يجب أن يتم تسليم كشف كفاية رأس المال إلى البنك المركزي العماني بشكل ربع سنوي ; و
- هـ - يجب على المدققين الخارجيين للبنك مراجعة كشوفات كفاية رأس المال.

### ٢- نطاق التطبيق :

ليس لدى البنك شركات تابعة أو إستثمارات هامة ، ويطبق إطار عمل بازل ٢ على مستوى البنك فقط.

### ٣- مجال الإفصاحات:

#### ١-٣ هيكل رأس المال:

إن قاعدة رأس المال لأغراض الالتزام بمعايير كفاية رأس المال تختلف عن رأس المال للأغراض المحاسبية. ينقسم رأس المال لأغراض الالتزام بمعايير كفاية رأس المال إلى ثلاث فئات: رأس المال فئة ١، رأس المال فئة ٢ ورأس المال فئة ٣. تتكون هيكل رأس المال بنك ظفار من رأس المال فئة ١ ورأس المال فئة ٢.

يتضمن رأس المال فئة ١ من رأس المال المدفوع وعلوة الإصدار والإحتياطي القانوني والإحتياطي العام وإحتياطيات أخرى متضمنة إحتياطي قرض ثانوي وأسهم ممتازة تراكميه والأرباح المحتجزة (وهي متوفرة على أساس طويل المدى).

يتكون رأس مال فئة ٢ (رأس المال المساند) من إحتياطيات غير مفتح عنها وإحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع والمخصص العام وأدوات الدين التي تحمل خصائص رأس المال والقروض التابعة، ان رأس مال البنك فئة ٢ يتضمن أيضاً ٤٥% من إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ومخصص عام محدد لغاية ٢٥،١% من إجمالي الأصول مرجحة المخاطر.

إن استخدام رأس المال فئة ٣ (القروض وأدوات الدين التابعة وقصيرة المدى) محدد فقط لجزء من إحتياجات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق.

لا يوجد لدى البنك رأس مال من الفئة ٣، كذلك لا توجد أدوات مالية مبتدعة أو معقدة في قاعدة رأس مال البنك.

#### إن تفاصيل هيكل رأس المال هي كالآتي :

ريال عُماني بالآلاف المبلغ	راس المال فئة ١
٨١,٣٥٥	رأس المال المدفوع
٢٠,٤٧٩	الإحتياطي القانوني
٥٨,٥٠٦	علوة إصدار
٢٥,٦٦٧	إحتياطي سندات وقرض ثانوي
١٨,٤٥٨	أرباح محتجزة
١٠,١٦٩	أسهم مجانية مقترحة
(٣,٩٧١)	ناقصاً الشهرة
(١٤٤)	ناقصاً الخسائر الغير متحققه على الإستثمارات والتي تم الإعتراف بها في حقوق المساهمين
<hr/> ٢١٠,٥١٩	إجمالي رأس المال فئة ١

## رأس المال فئة ٢

٨٢٨	إحتياطي إعادة تقييم إستثمار (٤٥% فقط)
١٨,٥٣٠	مخصص عام (بحد أقصى ١,٢٥% من إجمالي المخاطر المرجحة للأصول)
٧,٧٠٠	قرض ثانوي
<u>٢٧,٠٥٨</u>	إجمالي رأس المال فئة ٢
<u>٢٣٧,٥٧٧</u>	إجمالي رأس المال المؤهل

## ٢-٣ كفاية رأس المال :

طبق البنك منهجاً موحداً لإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ، كما طبق البنك منهج المؤشر الأساسي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل. بالنسبة لمخاطر الإئتمان ، ووفقاً للمنهج الموحد ، فقد طبق البنك منهج بسيط لإدراج الضمانات في دفاتر البنك ، أما بالنسبة للمخاطر المرجحة للمطالبات على السلطات السيادية والبنوك ، فقد إختار البنك تطبيق تقديرات مؤسسات تقييم الإئتمان موديز ، إس أند بي أو فيتش. يتم إجراء احتساب كفاية رأس المال مع التناظر مع تقرير كفاية رأس المال الموجه إلى البنك المركزي العماني.

إن نسبة كفاية رأس المال هي ١٤,٠٢% مقارنة مع ١٢% كحد أدنى حسب متطلبات البنك المركزي العماني ، وإن سياسة البنك هي إدارة رأس المال والحفاظ عليه بهدف الإبقاء على معدلات رأسمالية قوية ومعدلات تقييم عالية. بالنسبة إلى البنك - فإن ذلك يعني الحفاظ على مستويات رأسمالية كافية لإستيعاب كافة المخاطر الهامة التي يواجهها البنك وتقديم عوائد السوق تناسب المساهمين. كما يضمن البنك أيضاً التزام جميع مستويات رأس المال بالمتطلبات التنظيمية وأن تكون مرضية لمؤسسات التقييم الخارجية والجهات الأخرى بما في ذلك المودعين وكبار الدائنين، مجمل الهدف من إجراءات إدارة رأس المال في البنك هو ضمان أن يحتفظ البنك برأس مال كاف في جميع الأوقات.

يملك البنك إطار عمل لكفاية رأس المال يتم بموجبه إجراء ربط مناسب بين تقديرات الميزانية السنوية للبنك ورأس المال المطلوب لتحقيق الأهداف التجارية، يتم تقدير متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، يتم تقدير معدلات كفاية رأس المال بشكل دوري وإبلاغ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويقوم البنك بإجراء اختبارات تحمل مختلفة لمراقبة تأثيرها على رأس المال ولضمان كفاية رأس المال، يتم أيضاً تحليل مكونات رأس المال فئات ١ و ٢ و ٣ لضمان إستقرار رأس المال وتقليل عدم ثبات هيكله رأس المال.

## (١) المخاطر المرجحة للأصول

التفاصيل	إجمالي الأرصدة (القيمة الدفترية)	صافي الأرصدة (القيمة الدفترية)*	المخاطر المرجحة للأصول
	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
١ بنود الميزانية العمومية	١,٧٥٩,٢١١	١,٦٧٨,٥٦٩	١,٣٠٥,٢٥٦
٢ بنود خارج الميزانية العمومية	٢٤٦,١٤٤	٢١٨,٣٢٣	٢١٨,٢٥٣
٣ أدوات مالية مشتقة	٦,٠٨٤	٦,٠٨٤	١,٩٢٨
٤ مجموع مخاطر الائتمان	٢,٠١١,٤٣٩	١,٩٠٢,٩٧٦	١,٥٢٥,٤٣٧
٥ مخاطر السوق			٤٢,٥٣٧
٦ المخاطر التشغيلية			١٢٦,٢١٠
٧ مجموع المخاطر المرجحة للأصول			١,٦٩٤,١٨٤

\* بالصافي من المخصصات والإحتياطيات والضمانات المستحقة.

## (٢) تفاصيل نسبة كفاية رأس المال

التفاصيل	ألف ريال عماني
١ رأس المال فئة ١	٢١٠,٥١٩
٢ رأس المال فئة ٢	٢٧,٠٥٨
٣ رأس المال فئة ٣	-
٤ إجمالي رأس المال التنظيمي	٢٣٧,٥٧٧
٥ متطلبات رأسمالية لمخاطر الائتمان	١٨٣,٠٥٣
٦ متطلبات رأسمالية لمخاطر السوق	٥,١٠٤
٧ متطلبات رأسمالية للمخاطر التشغيلية	١٥,١٤٥
٨ مجموع رأس المال المطلوب	٢٠٣,٣٠٢
٩ نسبة رأس المال فئة ١	%١٢,٤٣
١٠ إجمالي نسبة رأس المال	%١٤,٠٢

## ٣-٣ التعرض للمخاطر والتقدير:

إن المخاطر التي تواجه البنوك والتقنيات المتبعة لتحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر تعتبر عوامل هامة في تقييم تلك البنوك ، في هذا الجزء من التقرير سيتم التطرق للمخاطر المتعددة التي تواجه بنك ظفار (مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل، ومخاطر أسعار الفوائد) ، وسياسات إدارة تلك المخاطر متضمنة أساليب وطرق قياس المخاطر والإفصاح عنها بالإضافة إلى الإستراتيجيات المتبعة للتخفيف من تلك المخاطر.

### ٣-٣-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنشأ نتيجة عدم مقدرة الجهة المقترضة عن تلبية إلتزاماتها كما هو متفق عليه مسبقاً. لذلك فإن مخاطر الائتمان تنشأ من إقراض البنك للشركات والأفراد والدول والبنوك والمؤسسات المالية. الهدف من إدارة مخاطر الائتمان هو تقليل الخسائر المحتملة وإبقاء التعرض لمخاطر الائتمان ضمن معدلات مقبولة. سياسة البنك هي إيجاد حدود ومعايير وممارسات حذرة لإدارة مخاطر الائتمان.

لدى البنك سياسة واضحة لمخاطر الائتمان تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تحدد هذه السياسة معايير وممارسات حذرة وسقوف ومؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان. تتم مراجعة سياسة الائتمان بشكل دائم مع الأخذ بالإعتبار بيئة العمل التجاري ومتطلبات الجهات الرقابية.

يفوض مجلس الإدارة صلاحيات الموافقة على مجموعة الأنشطة المصرفية والأعمال المصرفية الفردية ، وهي محددة بوضوح في مصفوفة السلطات الواردة في دليل على تفويض الصلاحيات. كافة المدراء التنفيذيين مسؤولين عن ضمان ممارسة صلاحياتهم وفقاً لمصفوفة تفويض الصلاحيات وطلب الحصول على الموافقات الخاصة اللازمة حيثما يقتضي الأمر ذلك.

تعد اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة بمثابة سلطة الموافقة العليا على الائتمان بالبنك، وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن الموافقة على جميع مقترحات الائتمان التي تتجاوز نطاق صلاحيات الإدارة التنفيذية. يملك المدراء التنفيذيون صلاحية الموافقة على بعض القروض التي تتجاوز حدود الائتمان المحددة بواسطة لجنة إدارة الائتمان المنوط بها النظر في كافة المسائل المتعلقة بالائتمان حتى حدود معينة.

تدار مخاطر الائتمان بواسطة قسم إدارة المخاطر من خلال نظام مستقل لتقييم المخاطر في طلبات الائتمان المقدمة من دائرة ائتمان الشركات الكبرى ودائرة الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم قبل أن يتم النظر فيها من قبل الجهات التي تملك سلطة الموافقة النهائية. يُحال إلى المقترضين ضمن الفئة العادية مخاطر تتراوح على مقياس مكون من ٧ درجات على أساس كمي وكذلك مؤشرات نوعية. جميع الحسابات التي تعكس ضعف في العمليات المالية ، أو على النحو الذي حدده البنك المركزي العماني ، تتم إحالتها إلى الدرجة ٨ (فئة خاصة) لمراقبتها عن كثب. قسم إدارة المخاطر يوافق على درجة المخاطر للمقترض ، كما يحدد أيضاً عوامل المخاطر في الائتمان المقترح ويقدم مقترحات مناسبة. يساعد ذلك الجهات التي تملك سلطة الموافقة على إتخاذ القرارات الخاصة بالائتمان. بالإضافة إلى ذلك ، يقوم قسم إدارة المخاطر بالمساعدة في / إستعراض تصنيفات المقترضين والقيام بتحليلات كبيرة منتظمة لمحفظة الائتمان ومراقبة حدود تركيز الائتمان. تتم مراجعة حساب كل شركة بشكل سنوي ، وبالنسبة للحسابات المصنفة في الدرجات ٦ و ٧ و ٨ (فئات حسابات خاصة) ، يتم إجراء مراجعة دقيقة.

ان المقترضين الذين لا يعلنون عن بيانات مالية مدققة يتم اعتبارهم بالغير مصنفين، ان البنك حالياً في مرحلة تطوير طرق وأساليب لتقييم مخاطر الائتمان لكافة أنواع الاقتراض، وان البنك قد طور اسلوب تقييم مخاطر الاقتراض العقاري، أما بالنسبة للمقترضين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فإنه في مرحلة الإعداد.

أسس البنك أيضاً دائرة لمراقبة الائتمان تقوم بالإشراف على آلية مراقبة القروض بهدف التأكد من الإلتزام التام بشروط منح الائتمان ، كذلك يتضمن مهام الدائرة مراجعته مستقلة للحسابات ومراقبة سقوف التركزات الائتمانية وفقاً للسياسة المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تتولى دائرة مراقبة الائتمان أيضاً مراقبة مختلف الحدود الائتمانية. تم تحديد قيمة الائتمان القصوى للفرد الواحد/ المجموعة الواحدة من الشركات بـ ١٥% من قاعدة رأسمال البنك وفقاً لما هو مقرر من قبل البنك المركزي العماني ، على أن يتم الحصول على موافقته المسبقة إذا تطلب الأمر وضع حدود أعلى بالنسبة للمشاريع الوطنية الهامة. ان دائرة مراقبة الائتمان تقوم بمراجعة طلبات الإقتراض الخاصة بالأفراد قبل المنح ومراقبتها بعد ذلك.

قروض التجزئة متفقة إتفاقاً تاماً مع توجيهات البنك المركزي العماني. ان البنك يدرس حالياً ادخال نظام النقاط كأداة لتقييم قروض التجزئة وذلك خلال عام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك ، يجري البنك تعاملات تجارية مع بنوك أخرى. الحد الأقصى لتعرض تلك البنوك للمخاطر محدد من خلال نموذج مطور داخلياً وتم تحديد إجمالي التعرض للمخاطر بنسبة ٢٠٠% من صافي قيمة البنك. كما يطبق البنك أيضاً حدود إئتمانية للدول وافق عليها مجلس الإدارة لضمان تنوع المحفظة فيما يتعلق بتقديرات المخاطر الرئيسية والمخاطر الجغرافية. يتم وضع حدود الائتمان للدول بناءً على تقييم المخاطر الداخلي والذي يعطي درجات لتلك الدول وان حدود الائتمان هذه تتم مراجعتها كل ستة أشهر.

نظراً لعدم وجود مؤسسة خارجية مقبولة لتقييم الائتمان في سلطنة عُمان ، فقد حصل البنك على موافقة البنك المركزي العماني لإعتبار أن جميع المخاطر التجارية غير مقيّمة وبالتالي تخصيص نسبة ١٠٠% للمخاطر المرجحة من أجل احتساب متطلبات رأس المال وفقاً لإطار عمل بازل ٢.

يتم تحديد القروض المستحقة والتي إنخفضت قيمتها وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني ذات الصلة. يتم عمل مخصصات محددة ومخصصات عامة بشكل دوري وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني والمعايير المحاسبية الأخرى المطبقة. ينشئ البنك مخصص خسائر قروض عام بنسبة ١% لفئات القروض التجارية العاملة وتحت الملاحظة. وفي حالة القروض الشخصية يتم عمل مخصص عام لخسائر القروض بنسبة ٢% على فئة القروض العاملة وتحت الملاحظة.

إن كافة قرارات منح الائتمان تتم بعد الأخذ بعين الإعتبار متطلبات سياسة الإقراض في البنك.

(أ) إجمالي الإئتمان مضافاً إليه متوسط إجمالي خلال العام مصنفاً وفقاً لأنواع الإئتمان الرئيسية:

أنواع الإئتمان	متوسط إجمالي الإئتمان		إجمالي الإئتمان	
	ألف ريال عماني كما في ٢٠١٠/١٢/٣١	ألف ريال عماني كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١	ألف ريال عماني كما في ٢٠١٠/١٢/٣١	ألف ريال عماني كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١
١ سحب على المكشوف	١٠٣,٧٤٣	١٠٥,٤٧٢	١٠٠,٣٠٨	١٠٩,٤٠٢
٢ قروض شخصية	١,٠٨٧,٧٦٦	٩٧٦,٢١٩	١,١٤٠,٦٣٧	١,٠٤٦,٦٤١
٣ قروض مقابل سندات أمانة	٧١,٥١٦	٧٢,٦٩٦	٦٧,٥٧٧	٧٦,٦٤١
٤ قروض أخرى	١٠,٣٢٥	١٢,٣٩٠	٩,٧٤٩	١٠,٩٤٠
٥ شراء/خصم أوراق تجارية	٣,٨٤١	٢,٩٣٢	٥,٦٠٩	٣,٦٧٥
٦ قروض مقابل بطاقات الإئتمان	١٠,١٢٨	٩,٤٥٦	٩,٥٥٦	١٠,٥٣٣
٧ المجموع	١,٢٨٧,٣١٩	١,١٧٩,١٦٥	١,٣٣٣,٤٣٦	١,٢٥٧,٨٣٢

(ب) التوزيع الجغرافي للمخاطر مصنفاً وفق المناطق الهامة بناء على الأنواع الرئيسية للإئتمان :

أنواع الإئتمان	سلطنة عمان	دول الخليج الأخرى	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*	الهند	باكستان	أخرى	المجموع
	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع
١ سحب على المكشوف	٨٤,٣١٠	-	-	-	-	-	٨٤,٣١٠
٢ قروض شخصية	٥٧٥,٠٩٠	-	-	-	-	-	٥٧٥,٠٩٠
٣ قروض مقابل إيصالات أمانة	٦٧,٣٨٩	١٨٨	-	-	-	-	٦٧,٥٧٧
٤ قروض أخرى	٥٧٣,٠٠٢	٧,١١٩	١,٤٢٤	-	-	-	٥٨١,٥٤٥
٥ شراء/خصم أوراق تجارية	٥,٦٠٩	-	-	-	-	-	٥,٦٠٩
٦ أخرى	١٩,٣٠٥	-	-	-	-	-	١٩,٣٠٥
٧ المجموع	١,٣٢٤,٧٠٥	٧,٣٠٧	١,٤٢٤	-	-	-	١,٣٣٣,٤٣٦

يتضمن السحب على المكشوف وأخرى سحباً على المكشوف لأفراد وأخرى.

\* باستثناء الدول المذكورة في العمود ٢.

(ج) توزيع الإئتمان حسب الصناعات مصنفة وفقاً لأنواع الإئتمان الرئيسية:

مخاطر خارج الميزانية العمومية	المجموع	أخرى	أوراق تجارية مخصومة	قروض	سحب على المكشوف	القطاع الاقتصادي	
	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف		
	٢٣,٩١٥	٨٤,٢٩٢	١٨,١٢٩	٤٩	٥٦,٠٣٥	١٠,٠٧٩	١ الإئستيراد
	٨٩	١١٥	-	-	٤٦	٦٩	٢ التصدير
	٧,٩٣٤	٥٠,٣٠٧	١٠,٤١٣	-	٣٤,٤٤٢	٥,٤٥٢	٣ تجارة الجملة/ التجزئة
	١,٣٣١	٢٦,٨٩٣	٢١	-	٢٥,٠٤١	١,٨٣١	٤ المناجم والمحاجر
	١٧٣,٩٧٢	١٤٤,٦٠٢	١٣,٩٣٤	٢,١٤٩	١٠٧,٩٥٢	٢٠,٥٦٧	٥ الإنشاءات
	٧٩,١٨٦	١٠٥,٠٤٧	٣١,٠٠٧	٢,٩٠١	٦٣,٤٧٨	٧,٦٦١	٦ التصنيع
	٦,٣٨٤	٤٣,٨٠١	١١٧	٣٧	٤٣,٦٢٢	٢٥	٧ كهرباء وغاز ومياه
	٣١٦	٣٣,١٢٦	-	-	٣١,٦٠١	١,٥٢٥	٨ نقل واتصالات
	٨,٣٧٥	٧٤,٩٦٩	-	-	٧٢,٥٠٩	٢,٤٦٠	٩ مؤسسات مالية
	٣١,٣٥٥	٥٨,٦٢٨	٢,٩٢٨	٥٦	٣٩,٤٢٨	١٦,٢١٦	١٠ خدمات
	١٢,٢٧٠	٥٧٥,٠٩٠	٩,٤٣٩	-	٥٤٩,٦٥٣	١٥,٩٩٨	١١ قروض شخصية
	١,٤٣٢	٨,٦٦٣	٢١٩	-	٣,٤٧٢	٤,٩٧٢	١٢ الزراعة والأنشطة المرتبطة بها
	٣١٤	٧٢,٦٥٧	١	-	٧٢,٦٥٦	-	١٣ حكومية
	٢٣٤	٨,٧٣١	١٨٨	-	٨,٥٤٣	-	١٤ قروض خارجية
	٢,٤٠٩	٤٦,٥١٥	٤٨٦	٤١٧	٣٢,١٥٩	١٣,٤٥٣	١٥ أخرى
	٣٤٩,٥١٦	١٣٣٣,٤٣٦	٨٦,٨٨٢	٥,٦٠٩	١,١٤٠,٦٣٧	١٠٠,٣٠٨	١٦ المجموع (١ إلى ١٥)

(د) الإستحقاقات التعاقدية المتبقية للمحفظة حسب الأنواع الرئيسية للإئتمان

مخاطر خارج الميزانية العمومية	المجموع	أخرى	قروض مقابل إيصالات أمانة	قروض	سحب على المكشوف	الفترة الزمنية	
	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف		
	١٠٦,٣٠٩	١٥٨,٥٣٩	٥١,٨٧٢	٥,٦٠٩	٩٦,٠٤٣	٥,٠١٥	١ لغاية شهر واحد
	٣٢,٤٦٣	١٠٠,١٦٣	١٦,٥١٤	-	٧٨,٦٣٤	٥,٠١٥	٢ من ١ - ٣ أشهر
	٣٨,٧٣٠	٧٦,٢٣٠	١٥,٦٩٧	-	٥٥,٥١٨	٥,٠١٥	٣ من ٣ - ٦ أشهر
	٢٣,٨٩٧	٤٣,١٦٤	-	-	٣٨,١٤٩	٥,٠١٥	٤ من ٦ - ٩ أشهر
	١٦,٠٥٥	٥٨,٧٥٣	٧٠٠	-	٥٣,٠٣٨	٥,٠١٥	٥ من ٩ - ١٢ شهر
	٨٦,٦٨٣	٣٤١,٦٧١	-	-	٣١٦,٥٩٤	٢٥,٠٧٧	٦ من ١ - ٣ سنوات
	٣٥,٧١٩	٢٢٦,١٢٩	-	-	٢٠١,٠٥٢	٢٥,٠٧٧	٧ من ٣ - ٥ سنوات
	٩,٦٦٠	٣٢٨,٧٨٧	٢,٠٩٩	-	٣٠١,٦٠٩	٢٥,٠٧٩	٨ أكثر من ٥ سنوات
	٣٤٩,٥١٦	١,٣٣٣,٤٣٦	٨٦,٨٨٢	٥,٦٠٩	١,١٤٠,٦٣٧	١٠٠,٣٠٨	٩ المجموع

(هـ) توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب الصناعات الرئيسية أو نوع الطرف المقابل:

القطاع الاقتصادي	إجمالي التسهيلات	تسهيلات غير عاملة *	مخصصات عامة محتفظ بها	مخصصات خاصة محتفظ بها	مخصص فوائد	مخصص تم عمله خلال العام	ديون مشطوبة خلال العام		
								ريال عماني	ريال عماني
	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	ريال عماني	ريال عماني	بالآلاف	بالآلاف
١	٨٤,٢٩٢	١٢,٥٤٧	٧١٧	٤,٣٢٥	٧,٨٤٨	٣٥	-	-	-
٢	١١٥	٤٣	١	٢٥	١٨	٧	-	-	-
٣	٥٠,٣٠٧	١١,٩٨٤	٣٨٣	٤,٩٢٩	٧,١٢٩	٤٧	-	-	-
٤	٢٦,٨٩٣	١	٢٦٩	١	-	٣	-	-	-
٥	١٤٤,٦٠٢	١٠,٢٨٣	١,٣٤٣	٢,٧٧٦	١,٦٦١	٦٧٣	-	-	-
٦	١٠٥,٠٤٧	١,٠١٣	١,٠٤٠	٤٧٢	٢١٤	٢١١	-	-	-
٧	٤٣,٨٠١	-	٤٣٨	-	-	-	-	-	-
٨	٣٣,١٢٦	٣	٣٣١	١	٢	-	-	-	-
٩	٧٤,٩٦٩	-	٧٥٠	١,٤٦٢	٢,٦٨٢	-	-	-	-
١٠	٥٨,٦٢٨	٤,١٦٨	٥٤٥	-	-	٩٨	٦	-	-
١١	٥٧٥,٠٩٠	١٨,٨٤٨	١١,٤٨٤	٧,٩٦٠	٦,٣٩٤	٤,٦٨٢	٥٧	-	-
١٢	٨,٦٦٣	-	٨٧	-	-	-	-	-	-
١٣	٧٢,٦٥٧	-	٧٢٧	-	-	-	-	-	-
١٤	٨,٧٣١	٤,٠٣٠	٤٧	٣,٨٥٠	١٨٦	-	-	-	-
١٥	٤٦,٥١٥	٩٤	٣٦٨	١,٢٠١	٣٤	٢٨	-	-	-
١٦	١,٣٣٣,٤٣٦	٦٣,٠١٤	١٨,٥٣٠	٢٧,٠٠٢	٢٦,١٦٨	٥,٧٨٤	٦٣	-	-

\* تمثل التسهيلات الغير عاملة لبنود الميزانية.

(و) توزيع التسهيلات منخفضة القيمة حسب التوزيع الجغرافي

الدول	إجمالي التسهيلات	قروض غير عاملة	مخصصات عامة محتفظ بها	مخصصات خاصة محتفظ بها	مخصص فوائد	مخصص تم عمله خلال العام	ديون مشطوبة خلال العام		
								ريال عماني	ريال عماني
	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	بالآلاف	بالآلاف
١	١,٣٢٤,٧٠٥	٥٨,٩٨٤	١٨,٤٨٣	٢٣,١٥٢	٢٥,٩٨٢	٦,٥٦٣	٦٣	-	-
٢	٧,٣٠٧	٤,٠٣٠	٣٣	٣,٨٥٠	١٨٦	-	-	-	-
٣	١,٤٢٤	-	١٤	-	-	-	-	-	-
٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	١,٣٣٣,٤٣٦	٦٣,٠١٤	١٨,٥٣٠	٢٧,٠٠٢	٢٦,١٦٨	٦,٥٦٣	٦٣	-	-

\* بإستثناء الدول المذكورة في الصف ٢.

(ز) حركة إجمالي القروض:

حركة إجمالي القروض خلال السنة							
	القروض الغير منتجة			القروض المنتجة		التفاصيل	
	المجموع	خسائر	مشكوك فيها	أقل من المعيار	تحت الملاحظة	جيدة	
١	١,٢٥٧,٨٣٢	٣٨,١١٧	٥,٠٠١	١٧,٠٥١	٢٠,٥٦٦	١,١٧٧,٠٩٧	الرصيد الإفتتاحي
٢	-	٩,٦٤٢	(٢,٢٨٦)	(٦,٦٤٥)	٢٥,٤١٩	(٢٦,١٣٠)	التغيرات (+/-)
٣	٤٢٨,٨٥٣	٤,٠٦٦	١١١	١,٩٤٧	٥٤,٨٧٦	٣٦٧,٨٥٣	قروض جديدة
٤	(٣٥٣,٠٢١)	(١,٢١٧)	(٢٧٧)	(٢,٢٦٨)	(٦٠,١٦٠)	(٢٨٩,٠٩٩)	قروض مستردة
٥	(٢٢٨)	(٢١٤)	-	(١٤)	-	-	قروض مشطوبة
٦	١,٣٣٣,٤٣٦	٥٠,٣٩٤	٢,٥٤٩	١٠,٠٧١	٤٠,٧٠١	١,٢٢٩,٧٢١	الرصيد الختامي
٧	٤٥,٥٣٢	٢٢,٦٠٦	١,١٣٦	٣,٢٦٠	-	١٨,٥٣٠	مخصصات محتفظ بها *
٨	٢٦,١٦٨	٢٥,٦١٢	٢٦٣	٢٩٣	-	-	إحتياطي فوائد

\* تشير إلى المخصصات العامة المحتفظ بها وفقاً للتسهيلات العاملة ومخصصات خاصة وفقاً للتسهيلات غير العاملة.

٣-٣-٢ مخاطر الائتمان: إفصاحات المحفظة الائتمانية الخاضعة للمنهج الموحد:

(أ) حصل البنك على موافقة البنك المركزي العماني بموجب الخطاب المؤرخ في ١١ ديسمبر ٢٠٠٦ لإستخدام تقديرات موديز ، ستاندرد أند بور (إس أند بي) أو فيتش لمطالبات المخاطر المرجحة للأصول على السلطات السيادية والبنوك. مع ذلك ، وكما ورد سابقاً ، فقد حصل البنك على موافقة البنك المركزي العماني لإعتبار جميع المخاطر التجارية على أنها غير مقيمة وتخصيص نسبة ١٠٠% للمخاطر المرجحة.

(ب) يطبق البنك منهجاً مبسطاً للإعتراف بالضمانات ضمن المنهج الموحد ، حيث تم تخصيص نسبة ٠% للمخاطر المرجحة التي تغطيها الضمانات النقدية. يبلغ إجمالي المخاطر التي تغطيها الضمانات المالية ، والتي تم تخصيص نسبة ٠% للمخاطر المرجحة ٥٥,٢٩ مليون ريال عماني. تم تخصيص نسبة ١٠٠% للمخاطر المرجحة بالنسبة لجميع مخاطر الائتمان الأخرى سواء للقروض التجارية أو للقروض الشخصية (عدا القروض الإسكانية المرهونه التي تم عمل تقييم لتلك العقارات خلال فترة الثلاث سنوات السابقة تم تخصيص نسبة ٣٥% للمخاطر المرجحة).

(ج) يقوم البنك وبشكل دوري ومنتظم بعمل اختبارات على مستوى محفظة القروض وذلك بأستخدام أسلوب المحاكاه (Simulation Technique) لتقييم تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنك ونسبة كفاية رأس المال. تعرض هذه الاختبارات على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

### ٣-٣-٣ تخفيف مخاطر الائتمان : إفصاحات المنهج الموحد:

يطبق البنك منهجاً مبسطاً لتخفيف مخاطر الائتمان ، ولم يتم إجراء مقاصة للضمانات لإحتساب متطلبات رأس المال. مع ذلك ، فإن أساليب الحد من مخاطر الائتمان التي يتبعها البنك تقوم على الضمانات التي يسعى البنك للحصول عليها من أجل المخاطر ، بقدر ما هو سائد في الأوساط التجارية. تتألف الضمانات بشكل رئيسي من الممتلكات العقارية والأسهم المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية والسندات الحكومية والأسهم الغير مدرجة والإيداعات البنكية. مع ذلك ، فإن الضمانات المؤهلة التي يطلبها البنك والتي حددها البنك المركزي العماني في توجيهاته ولأغراض احتساب كافية رأس المال ، تتمثل في النقد وضمانات بنكية مقبولة وأسهم مدرجة في المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية.

قام البنك خلال عام ٢٠٠٩م بمراجعة إطار عمل سياسة تقييم مخاطر الائتمان وقدم ١١ درجة المخاطر بالنسبة للمقترضين (بما في ذلك القروض الغير عاملة) من أجل تعزيز فعالية إدارة مخاطر الائتمان. جاء إطار عمل سياسة تقييم مخاطر الائتمان المعدل أكثر موضوعية ، وتضمن تقييم المخاطر بدرجات على مقياس من ١ الى ٧ للقروض العاملة، حيث يشير تصنيف الدرجات إلى احتمال إخفاق المقترض في الوفاء بالتزاماته. قام البنك خلال العام بإدخال نظام تصنيف التسهيلات وذلك على أسس ومبادئ متطلبات بازل ٢ - المدخل الأساسي والذي يضع في الاعتبار الضمانات ، الأولوية في السداد في حالة افلاس العميل والجوانب الهيكلية للتسهيلات المقدمة. ان نظام التقييم المقترح سوف يطبق في النصف الأول من عام ٢٠١١م.

كما سيقوم البنك أيضا بتطوير/تطبيق الأنظمة اللازمة لتقدير احتمالية التعثر في أداء الإلتزامات (PD) والتعثر المسبب للخسائر (LGD) والتعرض للتعثر (EAD) وذلك للانتقال الى المدخل المتقدم لبازل ٢ حيث تم وضع خارطة طريق لذلك الانتقال. سوف يتم تحديد البيانات المطلوبة من أجل تطبيق منهج متقدم لإطار عمل بازل ٢ وتضمينها في لب النظام البنكي الذي يتم تطبيقه. مع توفر البيانات ، سيتم أيضاً تطوير نظام ملائم لمعلومات المخاطر. بدأ البنك بالفعل في إجراء برامج تدريبية لموظفيه حول ممارسات إدارة المخاطر ، وسيتم تكثيف تلك البرامج التدريبية لضمان إنتشار ثقافة المخاطر في البنك.

يتوقع البنك أن يتمكن من مراجعة أنظمة وممارسات إدارة المخاطر على أساس مبدأ الإستمرارية. ومع توافر الخبرة سيتم موافاة البنك المركزي العماني بإطار عمل وخارطة طريق للانتقال إلى منهج التقييم الداخلي الأساسي (FIRB) للحصول على موافقته في الوقت المناسب.

### ٣-٣-٤ مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر على رأس مال البنك أو إيراداته نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. لقد عرف بنك التسويات الدولي مخاطر السوق بأنها "المخاطر التي تؤدي الى ان قيم الموجودات سوف تتأثر سلباً نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم وأسعار الفوائد والبيضائع وأسعار صرف العملات الأجنبية". هذا وقد تم تقسيم مخاطر السوق الى مخاطر أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار البيضائع ومخاطر أسعار الأسهم.

لدى البنك سياسات شاملة لمخاطر الخزينة وإدارة الإستثمارات لتقييم ومراقبة وإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ، كذلك حدد البنك سقفوف وحدود داخلية لمراقبة مخاطر السوق ويتم إحتساب متطلبات رأس المال حسب المنهج الموحد لإطار عمل بازل ٢ .

## فيما يلي تفاصيل أنواع مخاطر السوق التي تواجه البنك :

### (١) مخاطر أسعار الفوائد:

هي المخاطر التي قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للبنك نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد ، إن التأثير قصير المدى (لغاية عام واحد) سيكون على صافي إيراد الفوائد ، بينما التأثير طويل المدى (أكثر من عام) سيكون على صافي قيمة البنك نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد.

إن مسؤولية إدارة مخاطر أسعار الفوائد تقع على لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات ، ويقوم البنك وبشكل دوري منتظم بإحتساب مخاطر أسعار الفوائد في الدفاتر البنكية والتي قد تنتج إختلاف إعاده تسعير أسعار فوائد الأصول والمطلوبات. يتم إحتساب تأثير مخاطر أسعار الفوائد على البنك وتعرض على لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات بشكل شهري بالإضافة الى عرضها على لجنة ادارة المخاطر. تم وضع ومراقبة نسبة ٨% كحد داخلي للتأثير على صافي إيرادات الفوائد. قام البنك بتطوير نموذج لتقييم تأثير مخاطر أسعار الفوائد على قيمة الأسهم وفقاً لطريقة تحليل مدة الفجوة وقد تم تحديد سقف داخلي يبلغ نسبته ٢٠%.

بالإضافة إلى ذلك ، يفترض سيناريو تحليلي تغير متوازي قدره ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة على الريال العماني والدولار الأمريكي و عملات أخرى وتأثيرها على إيرادات الفوائد وصافي ربح البنك يتم إحتسابها بشكل ربع سنوي ويتم عرضها على لجنة المخاطر مع مقترحات بإجراءات تصحيحية إذا دعت الحاجة لذلك.

تأثير مخاطر سعر الفائدة على الأرباح وعلى القيمة الإقتصادية لحقوق المساهمين بإفترض تغير متوازي قدره ١٠٠ نقطة و ٢٠٠ نقطة في أسعار الفائدة، مبين أدناه:

(ألف ريال عماني)

٢٠١٠/١٢/٣١

التأثير على	+ أو - ١%	+ أو - ٢%
الأرباح	٣,٧٨٠	٧,٥٦٠
القيمة الإقتصادية لحقوق المساهمين	١٨,٥٢١	٣٧,٠٤٣
التأثير على الأرباح كنسبة من صافي إيراد الفوائد	٦,٦٠%	١٣,٢١%
التأثير كنسبة من راس المال	٧,٨٠%	١٥,٦٠%

## ٢) مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن الخسائر التي قد تحدث نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية خلال فترة يكون البنك قد كوّن مركزاً في إحدى العملات الأجنبية بواسطة التعاملات الأتية والأجلة.

إن إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية هي مسؤولية دائرة الخزينة في البنك، حدد البنك سقف يبلغ ٤٠% من رأس مال البنك الفئة ١ لمراقبة مراكز العملات الأجنبية ، إن غالبية عمليات التداول بالعملات الأجنبية تتم لعملاء الشركات وهي في الغالب مغطاه ، كذلك فإن البنك قد حدد سقف عدة للإقراض والإقتراض بالعملات الأجنبية.

كذلك يقوم البنك بعمل إختبارات لتقييم أثر مخاطر أسعار الصرف على ربحية البنك وعلى كفاية رأس المال حيث يتم عرض هذه الإختبارات وبشكل دوري على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

## ٣) مخاطر أسعار البضائع :

وهي المخاطر التي تنتج عن التذبذبات في أسعار البضائع ، حالياً البنك لا يتعامل بأسواق البضائع.

## ٤) مخاطر أسعار الأسهم :

وهي المخاطر الناتجة عن التغير في القيمة السوقية لمحفظه الأسهم بسبب انخفاض القيمة السوقية لأسعار الأسهم ، ويقوم قسم الإستثمار في ادارة مخاطر أسعار الأسهم ، إن البنك لا يحتفظ بالأسهم لغرض المتاجرة ، ويقوم بتسعير محفظه الأسهم حسب السوق على أساس دوري حيث أن التغيرات بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية يتم إدراجها في مخصص إعادة تقييم الإستثمارات ، كذلك يتم عمل إختبار وبشكل دوري على مخاطر أسعار الأسهم وتأثيرها على ربحية البنك وكفاية رأس المال.

استحدث البنك طريقة القيمة المعرضه للمخاطر لمحفظه الأسهم المدرجة محلياً ، ان القيمة المعرضه للمخاطر لمحفظه الأسهم المحلية والبالغة ٧,٨٢ مليون ريال عماني وعلى إفتراض فترة احتفاظ لهذه المحفظه لفترة شهر تصل كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ إلى ٤١١ ألف ريال عماني على مستوى ثقة ٩٥ ٪ ، وهو ما يمثل ٥,٢٥% من اجمالي المحفظه.

## ٥) الأعباء الرأسمالية:

يتم إحتساب الأعباء الرأسمالية لمجمل مخاطر السوق وفقاً للمنهج الموحد بإستخدام نظام المدة تماشياً مع توجيهات البنك المركزي العماني المضمنة في التعميم رقم (بي.إم ١٠٠٩) ، يطبق البنك نظام المدة عند قياس مخاطر سعر الفائدة فيما يتعلق بالأوراق المالية المدينة المحتفظ بها في الدفاتر التجارية ، لا يحتفظ البنك بأي مراكز تجارية في حقوق الملكية و البضائع التي تستلزم أعباء رأسمالية لتغطية مخاطر السوق ، يتم إحتساب مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية بمتوسط مجموع صافي المراكز القصيرة أو صافي المراكز الطويلة ، أيهما أعلى ، للعملات الأجنبية المحتفظ بها لدى البنك.

متطلبات رأس المال بالنسبة الى مكونات مخاطر السوق هي كالآتي :

أنواع المخاطر	ألف ريال عماني المبلغ
مخاطر سعر الفائدة	-
مخاطر مركز حقوق الملكية	-
مخاطر مركز البضائع	-
مخاطر مركز سعر صرف العملات الأجنبية	٣,٤٠٣
<b>المجموع</b>	<b>٣,٤٠٣</b>

لأغراض تقييم مخاطر السوق سيقوم البنك وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي العماني بالتحول الى طرق أكثر تطوراً لقياس المخاطر من المنهج الموحد المتبع حالياً.

**٣-٣-٥ مخاطر السيولة:**

هي المخاطر التي قد تنشأ عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته عند استحقاقاتها ، وذلك لعدم مقدرة البنك على الحصول على سيولة كافية لانخفاض ودائعه أو زيادة موجوداته.

إدارة مخاطر سيولة البنك محكومة بواسطة سياسة مخاطر الخزينة التي أقرها مجلس الإدارة إلى جانب توجيهات البنك المركزي العماني ذات الصلة حول إدارة مخاطر السيولة. تتضمن سياسة الخزينة أيضاً خطط طوارئ وإجراءات من شأنها أن تجعل البنك دائماً في وضع يمكنه من الوفاء بالتزاماته إضافة إلى تمويل نمو الموجودات والعمليات التجارية. تتضمن خطة الطوارئ مراقبة فعالة للتدفقات النقدية بشكل يومي والإحتفاظ بأصول تجارية نوعية ذات سيولة مرتفعة يمكن بيعها بسهولة بمبالغ مالية مماثلة. كذلك لدى البنك خطوط انتمان من بنوك محلية وأجنبية لمواجهة أية متطلبات للسيولة.

يراقب البنك مخاطر السيولة الخاصة به عن طريق منهج التدفق والمخزون النقدي ، بالنسبة لمنهج التدفق النقدي يقوم البنك بعرض إستحقاقات الأصول والإلتزامات الذي يتم إعداده داخلياً ، ويقوم بتصنيف جميع الموجودات والمطلوبات إلى فترات زمنية تتدرج من شهر واحد حتى ٥ سنوات. إن الإختلافات في أي من الفئات الزمنية تدل على فجوة في السيولة ، وفي هذا الشأن يلتزم البنك إلتزاماً تاماً بنسبة ١٥% على المطلوبات المتراكمة (التدفقات الخارجية) على عجز السيولة المحددة من قبل البنك المركزي للفترات التي تقل عن سنة واحدة. بالإضافة إلى ذلك فقد وضع البنك نسبة داخلية للعجز في السيولة للفترات التي تزيد عن سنة واحدة. بالنسبة لمنهج المخزون يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة عن طريق نسب السيولة التي تبين حجم السيولة الموجودة في الميزانية العمومية.

تقوم دائرة الخزينة بمراقبة وضبط مخاطر السيولة في البنك بالإضافة الى التأكد من أن البنك غير معرض لمخاطر سيولة مفاجئه ، كذلك تقوم الدائرة بالإستخدام الأمثل للأموال. كما يقوم المكتب الأوسط في قسم إدارة المخاطر بمراقبة وضع سيولة البنك ويقدم تقرير عن فجوة السيولة إلى دائرة الخزينة لتتم ادارة السيولة.

كما يقوم المكتب الأوسط بإجراء إختبار التحمل (Stress Testing) باستخدام تقنيات المحاكاة التي تقدم متطلبات السيولة بمستوى معين من الثقة.

قام البنك بمطابقة بيان إستحقاقات الأصول والإلتزامات مع المناقشات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (الإيضاح رقم ٣٥ من إيضاحات حول البيانات المالية).

### ٣-٣-٦ مخاطر التشغيل :

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر التي تنتج عن عدم فاعلية أو عدم كفاية الأنظمة والعمليات الداخلية للبنك وأخطاء الموظفين او التي قد تنتج عن أحداث خارجية ، إن التعريف يتضمن المخاطر القانونية ولكنه يستثني منه مخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية ، إن من المخاطر القانونية على سبيل المثال لا الحصر: الغرامات ، الجزاءات ، دفعات رد الإعتبار الناتجة عن إجراءات رقابيه أو تسويات خاصة.

يوجد في البنك سياسة محددة لإدارة مخاطر التشغيل والتي تتضمن أحداث مخاطر التشغيل بالإضافة الى إجراءات إدارة مخاطر التشغيل ، تقع مسؤولية إدارة مخاطر التشغيل بشكل يومي على دوائر وأقسام البنك المختلفة ، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بتقديم الإرشادات والمساعدة على تحديد مخاطر العمليات بشكل مستمر.

لقد تم تشكيل لجنة لإدارة مخاطر التشغيل والتي تهتم بتحديد وقياس ومراقبة وادارة مخاطر التشغيل والحد منها. ان هذه اللجنة تتكون من أعضاء من الإدارة العليا في البنك ويترأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

قدم إطار عمل بازل ٢ ثلاثة طرق او اساليب لإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل وهي منهج المؤشر الرئيسي والمنهج الموحد والمنهج المتقدم ، تبني البنك منهج المؤشر الرئيسي وفقاً لإرشادات البنك المركزي العماني بهدف قياس متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل. يتطلب هذا المنهج من البنك توفير ١٥% من متوسط إجمالي دخل ثلاث سنوات كتكلفة رأسمالية لمخاطر التشغيل.

في حين أن البنك قد تبني هذا المنهج لإغراض إحتساب كفاية رأس المال ، فإنه يعتزم الإنتقال إلى المنهج الموحد بنقسي أعمال البنك إلى ٨ خطوط عمل وتقييم مخاطر التشغيل لكل منها. سيتم تضمين متطلبات هذا المنهج في الحل المصرفي الأساسي الجديد.

قام البنك بمراجعة نظام جمع وتنظيم البيانات حول أحداث مخاطر التشغيل وذلك لايجاد قاعدة بيانات الى المنهج المتقدم لقياس مخاطر التشغيل على النحو المطلوب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني.

ان البنك في مرحلة تقوية نظام ادارة مخاطر التشغيل وذلك بأستخدام أدوات لمخاطر التشغيل مثل مفهوم مراقبة المخاطر والتقييم الذاتي ومؤشرات المخاطر الرئيسية والذي سيتم تطبيقه في مختلف دوائر البنك مع نهاية عام ٢٠١١م.